قوى الإنتاج وعلاقاتها في المنظور الإسلامي

The forces of production and their relationships

in the Islamic perspective

تقدم به

م. د. أحمد إبراهيم جاسم

Ahmed Ibrahim Jassim

مدرس - وزارة التعليم العالي - الجامعة العراقية

Lecturer - Ministry of Higher Education - Iraqi University

ahmmad.e.jasem@aliraqia.edu.iq

الملخص

يهدف البحث الى بيان موقف الاسلام من النظرية الاستدلالية التي يبدأ منها الاقتصاد ويحقق بتوافر قوى الانتاج متماثلاً برأس المال الثابت والمتحرك من جهة وبين علاقات الانتاج المتمثلة بجانب الاهلية والادارية من جهة اخرى , وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الاتي هل مخالفة الفكر الاقتصادي الإسلامي للمذهب الاشتراكي أو للفكر الماركسي يستتبعه مخالفة قوى الإنتاج وعلاقاته؟ وعلى افتراض وجود الخلاف، فما هو البديل الإسلامي؟ ولقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها إن النشاط الاقتصادي يعتمد على عنصرين مهمين، هما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

الكلمات المفتاحية : القوى , الانتاج , المنظور الاسلامي.

Abstract:

The research aims to elucidate the Islamic stance on the deductive theory from which economics originates, achieving equilibrium in production factors, both fixed and mobile capital, on one hand, and the production relations represented by ownership and administrative aspects on the other. The research problem lies in the question: Does the Islamic economic thought's deviation from socialist or Marxist doctrines entail a deviation from production forces and relations? Assuming the existence of disagreement, what is the Islamic alternative? The study has reached several conclusions, the most important of which is that economic activity depends on two important elements: production forces and production relations.

Keywords: forces, production, Islamic perspective.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد؛

فقد ظهرت المباحث المتعلقة بقوى الإنتاج وعلاقته إلى حيز الوجود في الدراسات المعاصرة، لا سيما بعد نجاح الفكر الماركسي في تطبيق رؤاه في الاتحاد السوفيتي السابق، وباتت من الموضوعات الجديدة في مفاهيمها في الدراسات التسويقية وفي تطبيقاتها.

فالاشتراكيون يعدون سبب المشكلة الاقتصادية هو الطبقة الغنية؛ لأنهم يستأثرون الأموال دون الأغلبية الكادحة لخيرات المجتمع، وهذا ما يتمثل في نشوء التناقض بين قوى الإنتاج وبين علاقات التوزيع، فالمشكلة الاقتصادية هي في الحقيقة مشكلة سوء توزيع الثروات الذي سببه الملكية التي تنشئ تناقضاً بين الطابع الاجتماعي لشكل الإنتاج وشكل الملكية الخاصة، فهي أساس قضية توزيع.

ولا يتفق المذهب الماركسي مع المذهب الرأسمالي في تشخيص أسباب المشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد الاقتصادية والحاجات غير المحدودة؛ إذ يرى المذهب الماركسي أن الموارد المتاحة في الطبيعة كافية للوفاء بالحاجات البشرية وإبعاد شبح الفقر والحرمان عن المجتمعات الإنسانية، ومن ثم فإن أساس المشكلة الاقتصادية عند أنصار هذا المذهب هو التناقض بين قوى الإنتاج وبين علاقات التوزيع؛ أي أن مرد المشكلة الاقتصادية هو أشكال الإنتاج وعدم بلوغ التطور غايته بالتوفيق بين الإنتاج وعلاقات التوزيع، فهناك تناقض أساسي بين شكل الملكية الخاصة وبن الطابع الاجتماعي في العملية الإنتاج.

وهذا البحث الموسوم: **(قوى الانتاج وعلاقاتها في المنظور الاسلامي)** يسعى للتعريف بركني الإنتاج: قواه وعلاقته، وبيان الموقف الإسلامي منهما ومن العلاقة بينهما، ولا سيما أن أغلب البلاد العربية انتهجت النظام الرأسمالي، أو هي في طريقها للتحول إلى هذا النظام.

مشكلة الدراسة:

إن تطور الرأسمالية، أدى إلى تتطور قوى الإنتاج باستمرار، ونتج عن ذلك تعارض حاد بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة، وهذا يعني أن الرأسمالية لا تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها، وعلى الرغم مما نلاحظه من تطور اقتصادي هائل، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الإمبريالية، والفكر الاقتصادي الإسلامي له منطلقاته الخاصة التي خالف فيها المذهبين الرأسمالي والاشتراكي.

والسؤال المطروح: هل مخالفة الفكر الاقتصادي الإسلامي للمذهب الاشتراكي أو للفكر الماركسي يستتبعه مخالفة قوى الإنتاج وعلاقاته؟ وعلى افتراض وجود الخلاف، فما هو البديل الإسلامي.

أهمية الدراسة:

لا شك أن اتساع القاعدة الاقتصادية للمجتمع يؤدي إلى رفع مستوى قوى الإنتاج وحجمه، وإن تطور قوى الإنتاج وتقدمه يصاحب عملية التنمية، ولا بد أن يؤدي هذا إلى تغير علاقات الإنتاج السائدة وهذه بدورها تدفع العملية التنموية إلى الأمام، لذلك يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية قوى إنتاج وعلاقاته وأثرهما في التنمية، ألا أن النظرة الماركسية اعتمدت في هذا السبيل إلغاء الملكية الخاصة التي أقرها الإسلام، مما يعني أن تأثير قوى الإنتاج وعلاقته في التنمية ليس على إطلاقه، بل ينبغي أن يؤطر بأطر لا تتعارض مع القيم الإسلامية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

١ - بيان مفهوم قوى الإنتاج وعلاقته، والعلاقة بينهما، والآثار المترتبة على العلاقة بينهما.

٢ - بيان موقف الإسلام من قوى الإنتاج وعلاقاته والعلاقة بينهما.

خطة الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة بعد هذه المقدمة على مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم قوى الإنتاج وعلاقته وآثارهما.

المبحث الثاني: موقف الفكر الاقتصادي الإسلامي من قوى الإنتاج وعلاقته.

ثم خاتمة البحث.

وقائمة المصادر والمراجع.

والله ولي التوفيق ..

المبحث الأول

مفهوم قوى الإنتاج وعلاقته وآثارهما

لقد تصدى ماركس[١] لدعاوى الإصلاح الاجتماعي في عصره، «الذين نظروا الى الجماهير الأوروبية البائسة والمعدمة بصفتها موضوع الإصلاح والتغيير الذي سيتم لمصلحتها؛ ولكنه لن يأتي أو يتم على يدها أو بفعلها، إن هذه الجماهير، موضوع الإصلاح والمستفيد منه؛ ولكنها ليست الذات الصانعة للثورة أو التغيير، لقد رفض ماركس هذه الصيغة الفوقية، وتجاوزها جدلياً الى ما هو أرقى، أي: الى تأكيده المعروف بأن المهمة الإصلاحية والثورية إياها غير قابلة للإنجاز، إلا على يد أصحابها الذين سيحولون أنفسهم ووعيهم ومجتمعهم (المدني) من خلال الصراع الطبقي»[٢].

إن النشاط الاقتصادي يعتمد على عنصرين مهمين، هما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وأن أي رغبة في تطوير هذا النشاط لا يمكن أن تتحقق من دون تطوير هذين العنصرين، وعلى وجه الخصوص النشاط التنموي، واستند ماركس الى بعض المفاهيم العلمية الاستراتيجية الجديدة، منها:

١ - **مفهوم قوى الإنتاج:** «وهو أهم أداة معرفيةعلمية حاسمة قدمها ماركس الى علوم الأفعال، وقد استخدم هذا المفهوم الجديد، كأساس علمي لنقد سجالي شديد ومدمر وجهه الى تلك النظريات والفلسفات السائدة يومها، القائلة بأن الحياة الاجتماعية بمؤسساتها هي نتاج لروح تاريخية معينة أو لقيم ثقافية أو تأملات ميتافيزيقية مثالية شائعة بكثرة في تلك الأيام في ألمانيا... إن ماركس بتقديمه لفكرته عن قوى الإنتاج، ومضامينها، أكد أن الحياة الاجتماعية بمجمل تجلياتها وظواهرها، لا تتكون في الأساس عشوائيا أو تتشكل روحيا، أو تتطور ذاتيا وإراديا، بل ترتكز الى قاعدة موضوعية محددة ومتحركة يلخصها نوع معين من قوى الإنتاج المادية»[٣].

---

(١) كارل ماركس (Karl Marx) فيلسوف ألماني واجتماعي وثوري محترف. كان المؤسس الرئيسي لحركتين جماهيريتين قويتين هما: الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية الثورية. ولد في بروسيا سنة (١٨١٨م). هرب من ألمانيا وقضى بقية حياته لاجئا في مدينة لندن، حرر البيان الشيوعي بالتعاون مع أنجلز؛ أسس الدولية الأولى. له من المؤلفات: رأس المال، وهو دستور الماركسية والنظام الشيوعي (ت١٨٨٣م). ينظر: الموسوعة العربية العالمية، مستمدة من دائرة المعارف العالمية، وإضافات الباحثين العرب، صادرة عن مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، الناشر مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م: ٦٣/٢٢.

(٢) دفاعاً عن المادية والتاريخ، د. صادق جلال العظم، دار الفكر الجديد، بيروت، ١٩٩٠م: ١٣١.

(٣) دفاعاً عن المادية والتاريخ: ١٣٣- ١٣٤.

٢ - مفهوم علاقات الإنتاج: «وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة استيعاب ماركس ونقده وتجاوزه لفكرة المجتمع المدني التي استخدمها هيجل[١]، فقد أحل ماركس مفهومه العلمي الجدي، ليس محل فكرة المجتمع المدني فحسب، بل محل فكرة العلاقات الاجتماعية أيضاً، وعبر النقد المستمر، تجاوز ماركس مفاهيم مثل «المجتمع المدني» و«العلاقات الاجتماعية» و«علاقات التبادل الاقتصادي» لصالح مفهوم علاقات الإنتاج. كذلك تجاوز ماركس عبر مفهومه الجديد، أفكارا شائعة ومتداولة حول خصائص المجتمع المدني وتفسير نشأته»[٢].

ومصطلحي قوى الإنتاج وعلاقاته من المصطلحات التي ركز الفكر الماركسي على مناقشتها، فنمط الإنتاج أو أساليب الإنتاج تساوي قوى الإنتاج زائداً علاقات الإنتاج، ونمط الإنتاج هو الذي يصبغ الاقتصاد بطابعه الخاص، فيقال: نمط رأسمالي، ونمط اشتراكي ونحوهما.

وترى النظرية الماركسية أن الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي، الذي يقتصر ويتوقف عند الجانب السياسي وتعدديته المحكومة بسقف النظام الرأسمالي وقوانينه، وهي بالتالي تفتقر في مضمونها لأية مقومات أو أسس فعالة لتطوير البعد الاقتصادي والاجتماعي بما يحقق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، وهو أمر غير ممكن التحقيق في ظل نظام الدولة الرأسمالية عموماً، وأنظمة الرأسمالية التابعة والمشوهة، كما في بلدان العالم الثالث، فالتفاوت الكبير في الدخل والثروة، وبين القلة الحاكمة من جهة وبين الجماهير الشعبية من جهة ثانية، يحول دون انتقال الديمقراطية من شكلها السياسي الى أي شكل اقتصادي أو اجتماعي متقدم، ذلك أنه في ظل ضعف أو غياب القوى والأحزاب الثورية-الديمقراطية، الناجم عن ضعف علاقتها العضوية المنظمة بالجماهير الفقيرة، الأداة الرئيسة وصاحبة المصلحة الأولى في إنجاز عملية التغيير، فإن استمرار هيمنة وسيطرة الحلف الطبقي الحاكم يشكل القاعدة الأساس أو السقف النهائي الذي تتوقف عنده الديمقراطية السياسية في النظام اللبرالي عموما وفي بلداننا العربية، بصورة خاصة[٣].

---

(١) هو غيورغ فيلهلم فريدريش هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١م) ولد في شتوتغارت بألمانيا، أحد أهم الفلاسفة الألمان ومن أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي. ينظر: مقدمة محاضرات في تاريخ الفلسفة، لهيجل، ترجمة: خليل احمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م: ٥ المقدمة.

(٢) دفاعاً عن المادية والتاريخ: ١٣٤.

(٣) ينظر: حول مفهوم المجتمع المدني وتطوره، غازي الصوارني، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٦٩٤٨، ٢٠٢١/٧/٤م.

وباختصار شديد، فإن قوى الإنتاج هي أول عامل من عوامل وشروط الإنتاج المادي، إذ تتكون من:

١- موضوعات العمل: ويقصد بها وجود موضوعات للعمل كالأراضي والمزارع والمصانع.

٢- أدوات العمل: وهي الأدوات التي تستخدم لمعالجة موضوعات العمل كالآلات والأدوات ورأس المال.

٣- الإنسان: أي المنتج، وهو العنصر الجوهري في عملية الإنتاج، وهو صانع الأدوات ومستخدمها، ومن ثم فهو ضرورة إنتاجية يصعب الاستغناء عنها، ويرى الفكر الماركسي أن الإنسان العامل ينبغي أن يمتلك قوى الإنتاج لا أن تكون محصورة بأيدي الطبقة الرأسمالية أو البرجوازية، وهذا هو صلب النظرية الماركسية.

فالإنتاج يتطلب موضوعات العمل، كما يتطلب أيضاً أدوات معالجة موضوعات العمل، ونظراً لأن كلا من أدوات العمل وموضوعاته لا يمكن أن تنتج ثروة مادية بمعزل عن الإنسان، إذ إن الإنسان هو صانعها، والأدوات والآلات والمنتج المادي بصفة عامة غير قاصرة على التصنيع فحسب، وإنما فائدتها تكمن أساساً في عملية الاستخدام، ومن ثم تتحدد أهمية الإنسان في العملية الإنتاجية على اعتبار أنه المنتج والمستخدم لأدوات الإنتاج ، كما أن الناس لا يستطيعون أن ينتجوا، إلا إذا انتظموا في علاقات اجتماعية على اعتبار أن العمل يمثل نشاط اجتماعي، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عن العلاقات الاجتماعية داخل نطاق العمل.

أما علاقات الإنتاج، فتطلق على الروابط والعلاقات القائمة بين العاملين أثناء الالناس خلال عملية الإنتاجية، كما ترتبط علاقات الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج، الأمر الذي يؤثر في عملية التطور والتنمية الاجتماعية بالزيادة والنقصان(١).

وحسب المفهوم الماركسي تظل المشكلة الاقتصادية قائمة ما دامت المجتمعات البشرية لم تصل إلى المرحلة النهائية للتطور، ألا وهي مرحلة الشيوعية، حيث يفيض الإنتاج ويتعاظم فيأخذ كل إنسان قدر حاجته(٢).

وهكذا فان أسباب المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي تكمن في:

التناقض بين تنظيم الإنتاج في كل مؤسسة على حدة وبين فوضى الإنتاج على صعيد المجتمع بأسره.

---

(١) ينظر: الاقتصاد السياسي، أوسكار لانكه، تعريب وتقديم د. محمد سلمان حسن، دار المطبعة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م: ٥٩؛ الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، أحمد عواد الكبيسي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م: ٦٧- ٦٨؛ دفاعاً عن المادية والتاريخ: ١٣١.

(٢) ينظر: الاقتصاد الإسلامي- مفاهيم ومرتكزات، د. محمد أحمد صقر، دار النهضة العربية القاهرة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨: ١٧ الهامش.

التناقض بين الطبقة العاملة وطبقة الرأسماليين:

التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، أي التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع، فالتوزيع مرتبط بشكل الإنتاج [١].

إن التاريخ البشري في التصور الماركسي قد مر بخمس مراحل: المشاعية والرق والإقطاع والرأسمالية والاشتراكية وأنه في كل مرة أو فترة تاريخية يحصل فيها الوفاق بين قوى الإنتاج وعلاقاته تحل المشكلة وهو ما حصل ـ كما يرون ـ في المجتمع البدائي وكما سيحصل في ظل أسلوب الإنتاج الاشتراكي[٢].

والخلاصة أن قوى الإنتاج هي التي تقرر وتحدد علاقات الإنتاج وعلاقات التوزيع وليس فكر الإنسان ونظامه[٣].

والذي يهدف إليه أصحاب هذا المذهب أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من نمط التوزيع الخاص الذي انتهى بكثير من الناس إلى الفاقة والحرمان، وكل ذلك منشؤه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تقف عائقاً بين مطابقة علاقات الإنتاج لمستوى تطور قوى الإنتاج، فيقع التناقض بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج القديمة، ومن ثم يحصل الخصام والصراع بين الطبقات المُسْتَغِلَّة المدافعة عن علاقات الإنتاج القديمة، وبين الطبقة المسَتَغلَّة التي تدافع عن علاقات الإنتاج الجديدة؛ مما يتم إلغاء الملكية الخاصة حتى لا تقف حائلاً في وجه هذا التطابق والتوافق وإحلال الملكية الاجتماعية محلها[٤].

وفي النظرية الاقتصادية التقليدية يطلق مصطلح عناصر الإنتاج على المدخلات الآتية: الأرض وما فيها من موارد، والعمل، ورأس المال، والتنظيم[٥].

وركز الاقتصاديون على الأرض والعمل، ويعدون الأرض أهم مورد من موارد الثروة [٦].

والإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها[٧] على حسب المفهوم الرأسمالي، لذلك فالإنتاج هو كل عملية ترمي إلى خلق قيمة إضافية، أو إضافة قيمة إلى الأموال الموجودة، ويتضمن جميع الفعاليات

---

(١) ينظر: الاقتصاد السياسي: ٥٤؛ الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ٤٢٥.

(٢) ينظر: الاقتصاد السياسي: ٥٩- ٦١.

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ٥٤.

(٤) ينظر: الحاجات الاقتصادية: ٦٧- ٦٨.

(٥) ينظر: عناصر الإنتاج وأسواقها في إطار إسلامي، محمد فهيم خان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (٨) لسنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م: ٢٤.

(٦) ينظر: علم الاقتصاد الحديث، آرثر ادوار د بيرنز، نيل وواطسون، ترجمة برهان الدجاني، دار بيروت للطباعة، ١٩٦٠م: ٨١٠- ٨٢٠؛ الاقتصاد الزراعي، د. عبد الوهاب مطر الداهري، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠م: ١١٠.

(٧) ينظر: أصول الاقتصاد الإسلامي: ٨٥.

التي تشبع حاجات الإنسان، أما مفهوم الإنتاج في النظام الاشتراكي، فهو ممارسة النشاط الواعي للإنسان لتحويل موارد الطبيعة إلى منتجات مادية تشبع حاجات بشرية وذلك بتفاعل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج(١).

والإنتاج يعني خلق منفعة جديدة في شكل سلعة اقتصادية (٢)، وهو لا يعني خلق المادة إذ لا يستطيع الإنسان أن يضيف ذره واحدة إلى مادة هذا العالم وإنما يقصد بالإنتاج خلق المنفعة أي القيام بعمل نافع وبعبارة آخري تناول موارد الطبيعة بالتحويل والتحوير والتبديل بحيث تصير تلك الموارد في شكلها النهائي مالكه لخاصة إشباع الحاجيات أي تصير سلعه تؤدي إلى إشباع حاجات المستهلك(٣).

وتظهر العلاقة جدلية واضحة بين التنمية وبين قوى الإنتاج وعلاقته في تعريف عدد من الاقتصاديين للتنمية، فقد عرفها الاقتصادي مايير (Meier) على إنها عملية تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، ويزداد فيها متوسط الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد(٤).

فالتنمية الاقتصادية تعني الزيادة والتطور المستمر في قوى الإنتاج الاجتماعية (مادية وبشرية)، وهذا يعني التغير في علاقات الإنتاج، والتقدم فيه يتطلب تغيراً في البنيان الثقافي يتلاءم، وهذا التغير في أساليب الإنتاج، كما أن التغير في أساليب الإنتاج يؤثر في البنيان الثقافي.

إذاً نجد هنا أن التنمية الاقتصادية، ما هي إلا عملية اجتماعية يترتب عليها تغيير في الوضع الاجتماعي برمته، ولا يمكن القول إن الاقتصاد القومي قد دخل في مرحلة التنمية الاقتصادية، إلا إذا أصبحت التنمية الاقتصادية نمطاً طبيعياً لهذا المجتمع عبر نمو ذاتي للاقتصاد القومي.

وهذا يعني أن تتكون في داخل المجتمع تلك القوى التي تكون قادرة على اجتياز العقبات والصعوبات كافة، وعلى دفع الاقتصاد القومي نحو النمو والتقدم، أي تتكون لدى المجتمع قوى النمو الذاتي المستمر إذ يشترط لدخول مرحلة الانطلاق أن تكون الزيادة في مؤشر التنمية - متوسط دخل الفرد - عبر مدة طويلة من الزمن، ومن ثم لا يعتد بالزيادة إذا اقتصرت على مدة زمنية محدودة(٥).

وتعرف التنمية الاقتصادية وفق مفهوم الدول النامية بأنها العملية التي يتم من خلالها أعلى ناتج إجمالي ممكن وتعد بناء العلاقات الإنتاجية المؤدية لتحقيق العدالة الاجتماعية (٦).

---

(١) ينظر: الاقتصاد الزراعي: ١٠٩،

(٢) ينظر: رأس المال في المذهب الاقتصادي الإسلامي، عبد العزيز شعبان فهمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ: ٣١.

(٣) ينظر: الخطوط الكبرى لنظام الاقتصادي في الإسلام، ياقوت العشماوي، مطبعه الأزهر، مصر، ١٩٥٩م: ٦- ٧.

(٤) ينظر: التنمية والتخطيط الاقتصادي، حربي موسى عريقات، دار الكرمل، عمان- الأردن، ١٩٩٣م: ٥٠.

(٥) ينظر: التخلف والتنمية، عمرو محي الدين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م: ٢١١- ٢١٢.

(٦) ينظر: التنمية الاقتصادية الزراعية، سالم النجفي، جامعة الموصل، ط٢، ١٩٨٧م: ٢٥.

المبحث الثاني

موقف الفكر الإقتصادي الإسلامي من قوى الإنتاج وعلاقته

إن الحديث عن قوى الإنتاج وعلاقاته لا يعني تبني النظرية الماركسية، كما أن الحديث عن أساليب الإنتاج لا يعني تبني النظرية الرأسمالية، فلكل من هاتين النظريتين عيوبهما وأخطائهما المعروفة، وأن في النظام الإسلامي الكفاية، ولكن الحديث هو عن تقسيم عناصر الإنتاج وبيان أهميتها في تحقيق الكفاية.

ويعد التصنيع الركن المهم في التنمية الاقتصادية، فهو يعني اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع مما يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، كذلك فإن تطور وتقدم قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابد أن يصاحبها تغير في علاقات الإنتاج السائدة، وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام، فالعلاقات الإنتاجية السائدة في ورشة الحرفي أو في صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الإنتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات والمعدات الحديثة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو إلى الأمام[١].

إن التنمية بوصفها عملية نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق: هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم[٢].

وهذا الانتقال يقتضي تغييراً جذرياً وجوهرياً في أساليب الإنتاج المستخدمة: قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج، وفي البنيان الفكري المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية.

ولعل أهم دور للدولة فيما يتعلق بقوى الإنتاج وعلاقاته يتمثل في صدق عملية التنمية، وأن لا تنساق لتقليد الغرب وتضخم النشاط الطفيلي من دون بناء القوة الإبداعية، ومن دون تنمية القوى الإنتاجية والعملية والتكنولوجية، إذ لوحظ أن جوهر سياسات التنمية التي اتبعتها الدول النامية كانت في السعي للوصول إلى نمط الحياة الغربي من دون مراعاة لطبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتها، مما خلق نوعاً من التنمية المشوهة والتخلخل الاجتماعي، وزاد ذلك سوءاً عدم العدالة في توزيع الدخل القومي[٣].

---

(١) ينظر: التخلف والتنمية: ٢٢٧.

(٢) ينظر: التخلف والتنمية: ٢١٠.

(٣) ينظر: المرجع نفسه: ٢٢٩.

والواجب الملقى على عاتق الدولة هنا يتمثل في تلافي هذا الخلل، ومراعاة ظروف البلاد وخصوصياتها، وعدم الانجراف في مزالق العولمة.

ولهذا اتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات المطروحة للتنمية، محاولاً وضع إطار نظري يحدد الأهداف التي يجب الوصول إليها والسياسات اللازمة لذلك.

وقد جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة ما يؤكد أهمية هذا التغيير نحو تبني نظرة أكثر شمولاً لعملية التنمية، والعناية بالعلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأيضا الاعتراف بالأهمية البالغة لمشاركة الجماهير في العملية الإنمائية التي تهدف إلى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية. فقد جاء في تقرير فيلي برانت أن "استراتيجيات التنمية التي وضعت بهدف زيادة الإنتاج سيتعين تعديلها بغية تحقيق عدالة توزيع الدخل، ولكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأساسية لأفقر الفئات وتوفير فرص العمل لها"[١].

وإن بدا هذا الطرح ثورياً على صعيد الأمم المتحدة، فهو ليس غريباً عن الفكر الإسلامي الذي وضع مصلحة الفقراء والمساكين في المقدمة من عنايته ورعايته.

أما عن علاقة مفردات قوى الإنتاج وعلاقته بالدولة الإسلامية، فتتضح بما يأتي:

١. **موضوعات العمل:** قرر الإسلام أنَّ من واجبات الإنسان المهمة عمارة الأرض روحياً وحسياً، وأنَّه مما يزيد الأمر وضوحاً أن دولة الإسلام الأولى وبتوجيه من الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ قد عملت جادة على توجيه الناس لهذا المقصد، وسنت لذلك قوانين تدعو إلى مباشرة الإنسان بنفسه لعمارة الأرض، وإخراج ما فيها من خيرات يعود نفعها للإنسان أولاً، ثم للبشرية جمعاء.

وقوانين الإسلام الأصيلة لا تماثل ما تعارف عليه الناس من ألوان القوانين التي تصاغ اليوم لتنسخ غداً، أو تتغير كلما نشأت للناس أذواق جديدة ومواصفات لم تكن من قبل، بل هي قوانين بمعنى السنن التي لا تتبدل، أو هي القوانين التي تترجم فطرة الله تعالى إلى شرعة مقررة ومبادئ جلية سمحة.

«ويعد الإسلام الدولة مؤسسة أساسية في حفظ نمط الحياة الاجتماعية، وتحقيق المقاصد وتوفير الرفاه المادي والروحي والدفاع عن العقيدة ونشرها»[٢].

كما أن الأفراد مسؤولون لأن يكونوا منتجين في المجتمع، فان الدولة مسؤولة عن رعاية النشاط الإنتاجي للمجتمع وتوجيههُ الوجه الذي يحقق عمارة الأرض، «فهي مسؤولة مباشرة عن الأموال موضوع

---

(١) المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، اتحاد الاقتصاديين العرب، دار الرازي، الكويت، ١٩٨٨م: ٢/٤٤- ٤٦.

(٢) دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، صقر محمد أحمد، بحث مقدم للندوة المنعقدة في جنيف حول الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي من ٧ إلى ١٠ جانفي ١٩٨٠م، طبع ونشر المطابع الموحدة، تونس، ١٩٨٢م: ١١٣.

الاستخلاف العام، ولها سلطة توجيهه وإشراف على الأموال موضع الاستخلاف الخاص»[1].

وفيما يتعلق بالمصانع والمنشآت الزراعية، فدور الدولة هو في منع الممارسات الاحتكارية، ويتحقق هذا عن طريق الإجراءات التي تتخذها الدولة بأجهزتها الرقابية والتنفيذية مثل الحسبة سواء كان المحتكرون متواطئين على الاحتكار أم لا، وهذا ما يبدو واضحاً في كثير من التطبيقات العملية للنظم الإسلامية، فقد أجاز الفقهاء إكراه المحتكرين على «بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه»[2]، أو عن طريق منشأتها الاقتصادية وأدواتها في السياسة الاقتصادية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

«وفي ضوء ذلك يمكن أن نقرر حقيقة مفادها، أن الفعل التصحيحي للدولة الإسلامية عبر استخدامها للأداة الرقابية يمكن أن يعد بحق مؤشر إيجابي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية»[3].

٢. **أدوات العمل:** إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفاعليتها لا يقف عند حدود توفير السلع الجماعية فحسب، بل لاتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات المطلوبة لتنظيم وتوجيه الاقتصاد القومي، كالسياسات المالية والنقدية الرامية إلى تحقيق الاستقرار النقدي[4].

والدولة بوصفها منظم للنشاط الاقتصادي، عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام علاقة عادلة بين عائد المال، وعائد العمل، مع غيرها من المؤسسات الاجتماعية، فتأسيس تلك العلاقة العادلة، يمثل جوهر قيام الاقتصاد العادل، وليس من السهل إقامة اقتصاد عادل، ولاسيما أن الصور الغالبة عن الاقتصاد وعلى الخصوص الرأسمالي، توحي بأن العدل في النشاط الاقتصادي مستحيل.

٣. **الموارد البشرية:** من المعروف أن البلاد النامية لم تمر بمراحل التطور التاريخي والتدريجي لقوى الإنتاج كما مرت بها البلاد المتقدمة، كما أن الظروف الموضوعية والذاتية هي الأخرى مخالفة تماماً لما كانت عليه البلاد المتقدمة من حيث تطور وسائل الإنتاج وقوة العمل والعلاقة بينهما، ومن هنا برزت أهمية الاستثمار في العنصر البشري للبلاد النامية، والتي أهملت هذا الجانب مدة طويلة من عمرها ولأسباب عديدة كلها نتاج فشل السياسات الاقتصادية.

واستثمار رأس المال البشري يرتبط ارتباطاً قوياً بدور الدولة، فإن تخلف الدولة يؤثر سلباً على قدرة الموارد البشرية، فطبيعة التعليم الذي يحصل عليه الأفراد في البلاد النامية لا يؤهلهم في الغالب

---

(١) الوظيفة الاقتصادية للدولة، عبد اللطيف هميم، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤م: ٣٦٥.

(٢) الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي، (ت٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، بلا تاريخ: ٢٨٦/٢.

(٣) دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي: ١٣٨.

(٤) ينظر: دور الدولة الاقتصادي مع التركيز على التجربة المصرية، طالب عبد صالح ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٤١٨هـ- ١٩١٨م: ١٣٦.

لإنجاز الأعمال الفنية والتقنية التي تتطلب مهارات ومعرفة، فهذه البلاد تعاني من وجود فجوة بين تطلعات الشباب المتعلم للحصول على أنماط معينة في الأعمال من جهة، وفرص العمل المتاحة أمامهم والتي تمثل احتياجات التنمية من الأيدي العاملة من جهة أخرى، فضلاً عن أن تخصصات هذه الفئة لا تنسجم دائماً مع فرص العمل المتاحة أمامها(١).

أما عن علاقات الإنتاج، فإن الدولة تحتاج إلى ١٥ ـ ٢٥ سنة لتحدد اتجاهات تطورها ولتتصف بطابع علاقات الإنتاج في المجتمع، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحددة سلفاً بشكل عام، وذلك باتباع أسلوب معين للكيفية التي يقام بها التصنيع، ويتضمن تحديد الأولويات الاستثمارية والقطاعية، والتكنيكية... الخ، ويتطلب ذلك حصر وتعبئة الإمكانات المادية والبشرية والاجتماعية المتوافرة مع مراعاة الشروط الداخلية والخارجية والتغيرات المحتملة في كلتيهما(٢).

وتظهر الحاجة الملحة التنمية في المنهج الإسلامي، بعيداً عن التبعية، إذ إن هذا المنهج متسق مع مبدأ العدالة في التوزيع، فهو لا يفترض إمكان إجراء تعديل أساس في علاقات التوزيع، مع بقاء القوى الدولية والمحلية نفسها مسيطرة على علاقات الإنتاج داخل النظام مع تعارض مصالح هذه القوى جذرياً مع مبدأ إعادة توزيع الدخل، إلا أن نموذج التنمية المستقلة يأخذ عمقه الحقيقي عند التحامه مع استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، التي تتضمن ثورة في نمط الاستهلاك، وهجوماً مباشراً على مواقع الفقر أي إن عدالة التوزيع متضمنة ومضمونة فعلاً ببنية الاستراتيجية، ولكن يفضل هنا أن نحدد التحدي الذي يواجه استراتيجية الحاجات الأساسية، لا على أنه عادة توزيع الناتج، ولكنه في الحقيقة نمط الاستهلاك الملائم وتقبل المجتمع بفئاته الوطنية المختلفة لهذا النمط(٣).

إن الدولة مطالبة لتتدخل لتصويب انحرافات قوى الإنتاج وعلاقاته والحيلولة دون فشل النشاط الاقتصادي، وقيامها بتقديم وتوفير خدمات صحية وتعليمية شبه مجانية، للعاملين، وتوفير شبكات ضمان بيئية تشريعية للحفاظ على حقوقهم، والحد من التفاوت في المجتمع، ووجود قطاع عام يتموضع بشكل رئيسي في الهياكل الارتكازية، ويعنى بالقضايا الاستراتيجية المستقبلية. وهذا الدور صار متوافقاً حتى مع الطروحات الرأسمالية التي كانت تدعو إلى كف يد الدولة عن التدخل، فقد كانت هذه الطروحات تتراجع في ظل الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة الرهون الأمريكية التي دفعت

(١) ينظر: الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية- دراسة حالة العراق، عقيل حميد جابر الحلو، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م: ٤٨.

(٢) ينظر: استراتيجية التصنيع في العراق، عادل فرنسيس توماس، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧م: ٣٠.

(٣) ينظر: أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية، د. حسين حسين شحاتة، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الإنتاج في مصر من ١٤- ١٦ أبريل ١٩٩٢م، أسيوط: ١٨.

الحكومة الأمريكية إلى التدخل وتأميم عدد من المصارف لوقف انهيار سوق البورصة[١].

وليست هناك حدود تمنع الدولة من التدخل للحفاظ على قوى الإنتاج وعلاقاته، وأن التطور الحاصل في عناصر الإنتاج يؤدي لا محالة إلى تطوير الواقع المعيشي، ويسهم في تحقيق الكفاية.

أن التصورات الماركسية السابقة لا تتوافق مع المعطيات الإسلامية التي تؤكد أن الرازق هو الله، فالإسلام يقرّ الملكية الخاصة ولكن بعد تكييفها لتصبح استخلافاً خاصاً تتأدى منه وظيفته الاجتماعية، ويتأدى منه الحق الاجتماعي؛ فالملكية الخاصة بهذا الوصف، والمنضبطة بأحكام المذهب الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة حيوية تلازم الوجود الإنساني، وهي ضمانة لكفاية الحاجات من جهة، وضمان لتثوير الطاقات الفردية من جهة أخرى، لذا فلا التوصيف ولا المعالجة الماركسية للمشكلة الاقتصادية يحظى بالقبول كذلك[٢].

إن المشكلة الاقتصادية في التصور الإسلامي ليست حتمية تاريخية كما تقرر الماركسية، بل هي مشكلة سلوكية يتسبب فيها الإنسان حين يكسل عن استغلال موارد بيئته، وهي مشكلة سلوكية حين يفرّط الإنسان في الاستهلاك ويتجاوز الحد اللازم لكفايته، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حينما تسود الأثرة والظلم توزيع الثروة والموارد والدخول، والمشكلة أيضاً مشكلة سلوكية حين يتجاوز الإنسان على مجتمعه فيعطل أدوات هذا المجتمع التي تيسر النشاط الاقتصادي باكتناز الثروات، وهي مشكلة سلوكية أيضاً حين يعمد هذا المتعسف إلى محاولة ابتزاز المجتمع فلا يعيد إليه أداته (النقود) إلا بمقابل جزية هي الفائدة أو الربا.

وفي مقدمة المالعجات الإسلامية تأكيد الوظيفة الاقتصادية للدولة، فالدولة قيمّة على النشاط الخاص، تمنع الاحتكار وتمنع الاستغلال وتمنع سوء استخدام الحق والمضارة فيه. والدولة الإسلامية مشاركة في النشاط الاقتصادي بموضوعات الاستخلاف الاجتماعي تملكها وتديرها، وهي دولة رفاهية ملزمة بتوفير العرض العام ورعاية المصالح العامة فضلاً عن قوامتها على إعادة التوزيع من خلال الزكاة.

إن تطبيق الأحكام الشرعية، لا يعني انتفاء المشكلات الاقتصادية، ولكن الحلول الإسلامية عادلة وشاملة وقادرة على مواجهة أي مشكلة تطفو على السطح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

---

(١) ينظر: أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، صالح العلي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي أقامته وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بعنوان (رسالة السلام في الإسلام)، بدمشق من ٨ - ٩ جمادى الثاني ١٤٣٠هـ الموافق- ١ - ٢/٦/٢٠٠٩م: ٢.

(٢) ينظر: تطور الملكية الفردية، لأحمد محمد غنيم، دار النديم، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م: ٥٥- ٥٦.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث ألخص أهم النتائج التي توصل إليها:

أولاً: النتائج:

١. إن النشاط الاقتصادي يعتمد على عنصرين مهمين، هما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

٢. إن قوى الإنتاج تتكون من: موضوعات العمل، وأدواته، فضلاً عن الإنسان.

٣. إن علاقات الإنتاج تطلق على الروابط والعلاقات القائمة بين العاملين أثناء الالناس خلال عملية الإنتاجية، كما ترتبط علاقات الإنتاج ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج، الأمر الذي يؤثر في عملية التطور والتنمية الاجتماعية بالزيادة والنقصان.

٤. إن الإسلام لا يتعارض مع مفهوم قوى الإنتاج وعلاقاته، فهذه من المقومات الصناعية؛ ولكنه يتعارض مع بعض الطروحات الفكرية التي صاحبت العمل بهما، ولا سيما إلغاء الملكية الخاصة، وتغييب القيم الروحية وأخلاقيات العمل التي رفضها الفكر المادي التاريخي.

٥. إن المواجهة الحقيقية للمشكلات الاقتصادية، أو تحقيق التنمية الفعلية لايتحقق إلا بيد الدولة، فهي المنفذ، وهي التي تتكفل بحماية الحقوق وحماية المشرعات الاقتصاية.

٦. قرر الإسلام أنَّ من واجبات الإنسان المهمة عمارة الأرض روحياً وحسياً.

المصادر والمراجع

١. الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي، (ت٨٠٠هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، بلا تاريخ.

٢. اثر كلية الامام الاعظم الجامعة في خدمة الفقه (دراسة تطبيقية ميدانية على بعض خريجي الكلية . أ. م. د. رائد كريم مهدي , مجلة كلية الامام الاعظم . العدد٤٦ لعام ٢٠٢٣

٣. المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، اتحاد الاقتصاديين العرب، دار الرازي، الكويت، ١٩٨٨م.

٤. الوظيفة الاقتصادية للدولة، عبد اللطيف هميم، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤م.

٥. دفاعاً عن المادية والتاريخ، د. صادق جلال العظم، دار الفكر الجديد، بيروت، ١٩٩٠م.

٦. دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي، صقر محمد أحمد، بحث مقدم للندوة المنعقدة في جنيف حول الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي من ٧ إلى ١٠ جانفي ١٩٨٠م، طبع ونشر المطابع الموحدة، تونس، ١٩٨٢م.

٧. مقدمة محاضرات في تاريخ الفلسفة، لهيجل، ترجمة خليل احمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.

٨. أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، صالح العلي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الذي أقامته وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بعنوان (رسالة السلام في الإسلام)، بدمشق من ٨ - ٩ جمادى الثاني ١٤٣٠هـ الموافق- ١ - ٢٠٠٩/٦/٢م.

٩. استراتيجية التصنيع في العراق، عادل فرنسيس توماس، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٧٧م.

١٠. الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية- دراسة حالة العراق، عقيل حميد جابر الحلو، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١١. الاقتصاد الإسلامي- مفاهيم ومرتكزات، د. محمد أحمد صقر، دار النهضة العربية القاهرة، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨.

١٢. الاقتصاد السياسي، أوسكار لانكه، تعريب وتقديم د. محمد سلمان حسن، دار المطبعة للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

١٣. الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي، أحمد عواد الكبيسي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٤. التخلف والتنمية، عمرو محي الدين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٥. التنمية الاقتصادية الزراعية، سالم النجفي، جامعة الموصل، ط٢، ١٩٨٧م.
١٦. التنمية والتخطيط الاقتصادي، حربي موسى عريقات، دار الكرمل، عمان- الأردن، ١٩٩٣م.
١٧. الخطوط الكبرى لنظام الاقتصادي في الإسلام، ياقوت العشماوي، مطبعه الأزهر، مصر، ١٩٥٩م.
١٨. أولويات الإنتاج في المنهج الإسلامي وأثرها على التنمية، د. حسين حسين شحاتة، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الإنتاج في مصر من ١٤- ١٦ أبريل ١٩٩٢م، أسيوط.
١٩. تطور الملكية الفردية، لأحمد محمد غنيم، دار النديم، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م.
٢٠. حول مفهوم المجتمع المدني وتطوره، غازي الصوارني، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٦٩٤٨، ٢٠٢١/٧/٤م.
٢١. دور الدولة الاقتصادي مع التركيز على التجربة المصرية، طالب عبد صالح ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٤١٨هـ- ١٩١٨م.
٢٢. رأس المال في المذهب الاقتصادي الإسلامي، عبد العزيز شعبان فهمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ.
٢٣. علم الاقتصاد الحديث، آرثر ادوار د بيرنز، نيل وواطسون، ترجمة برهان الدجاني، دار بيروت للطباعة، ١٩٦٠م.
٢٤. الاقتصاد الزراعي، د. عبد الوهاب مطر الداهري، دار المعرفة، بغداد، ١٩٨٠م.
٢٥. عناصر الإنتاج وأسواقها في إطار إسلامي، محمد فهيم خان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد (٨) لسنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٢٦. الموسوعة العربية العالمية، مستمدة من دائرة المعارف العالمية، وإضافات الباحثين العرب، صادرة عن مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، الناشر مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

1. The Bright Jewel - a brief explanation of Al-Quddouri - by Abu Bakr bin Ali bin Muhammad Al-Haddadi Al-Abadi - (d. 800 AH) - Charity Press - Egypt - undated.

2. Contemporary Economic Problems and the Future of Arab Development, Union of Arab Economists, Dar Al-Razi, Kuwait, 1988.

3. The Economic Function of the State, Abdul Latif Hamim, Dar Ammar for Publishing and Distribution, Jordan, 2004.

4 .In Defense of Materialism and History, Dr. Sadiq Jalal Al-Azm, Dar Al-Fikr Al-

Jadeed, Beirut, 1990.

5. The Role of the State in the Islamic Economy, Saqr Muhammad Ahmed, a paper presented to the symposium held in Geneva on Islam and the new international economic order, under the auspices of the Organization of the Islamic Conference, from 7 to 10 January 1980, printed and published by the unified printing press, Tunisia, 1982

6. Introduction to Lectures on the History of Philosophy, by Hegel, translated by Khalil Ahmed Khalil, University Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1986 AD.

7. The impact of the global financial crisis on poverty and unemployment and means of addressing it in the Islamic economy, Saleh Al-Ali, research presented to the international conference held by the Ministry of Endowments in the Syrian Arab Republic entitled (The Message of Peace in Islam), in Damascus from 8-9 Jumada al-Thani 1430 AH corresponding to 1-2/ 6/2009 AD.

8. Industrialization Strategy in Iraq, Adel Francis Thomas, Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1977 AD.

9. Investment in human resources and its relationship to employment and unemployment in developing countries - a case study of Iraq, Aqeel Hamid Jaber Al-Helu, doctoral thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1429 AH - 2008 AD.

10. Islamic economics - concepts and foundations, Dr. Muhammad Ahmed Saqr, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 1398 AH - 1978.

11. Political Economy, Oscar Lanke, Arabized and presented by Dr. Muhammad Salman Hassan, House of Printing Press for Printing and Publishing, Beirut, 2nd edition, 1973 AD.

12. Economic Needs in the Islamic Economic Doctrine, Ahmed Awad Al-Kubaisi, Al-Ani Press, Baghdad, 1408 AH - 1987 AD.

13. Underdevelopment and Development, Amr Mohi El-Din, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1977 AD.

14. Agricultural Economic Development, Salem Al-Najafi, University of Mosul, 2nd edition, 1987 AD.

15. Economic Development and Planning, Harby Musa Erekat, Dar Al-Carmel, Amman - Jordan, 1993 AD.

16. The Great Lines of the Economic System in Islam, Yaqut Al-Ashmawy, Al-Azhar Press, Egypt, 1959 AD.

17. Production priorities in the Islamic approach and their impact on development, Dr. Hussein Hussein Shehata, research presented to the Conference on the Issue of Production in Egypt from April 14-16, 1992, Assiut.

18 The Development of Individual Ownership, by Ahmed Muhammad Ghoneim, Dar Al-Nadim, Egyptian House for Printing and Publishing, Cairo, 1957 AD.

19. On the concept of civil society and its development, Ghazi Al-Sawarni, Al-Hiwar Al-Mutamaddin Magazine, Issue No. 6948, 7/4/2021 AD.

20. The economic role of the state with a focus on the Egyptian experience, student Abdul Saleh Nasser, doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 1418 AH - 1918 AD.

21. Capital in the Islamic Economic Doctrine, Abdul Aziz Shaaban Fahmy, Arab Renaissance House for Printing and Publishing, Beirut, no date.

22. Modern Economics, Arthur Edward Burns, Neil and Watson, translated by Burhan Dajani, Beirut Printing House, 1960 AD.

23. Agricultural economics, Dr. Abdul Wahab Matar Al-Dahri, Dar Al-Ma'rifa, Baghdad, 1980 AD.

24.Factors of Production and Their Markets in an Islamic Framework, Muhammad Fahim Khan, King Abdulaziz University Journal, Volume (8) for the year 1416 AH/1996 AD.

25.The International Arab Encyclopedia, derived from the World Encyclopedia, and additions by Arab researchers, issued by the Sultan bin Abdulaziz Al Saud Charitable Foundation, publisher: Encyclopedia Business Foundation for Publishing and Distribution, 2nd edition, 1419 AH - 1999 AD.